

برنامج راسد لمراقبة البرلمان التقرير الأسبوعي الرابع لأعمال مجلس النواب خلال الدورة العادية الثانية 2014/11/29

- «راسد» يقترح الية لمناقشة تقارير ديوان المحاسبة السنوية .

- « راسد » يثمن قرار رئيس النواب عرض تقرير حقوق الانسان في الاردن لعام 2013 على اللجان المختصة و نشره على الموقع الالكتروني للمجلس.

- «راسد » ينتقد انتخاب المواقع القيادية في ثمانية لجان نيابية بعيدا عن الاعلام .

- «راسد » يدعو اللجنة المالية الاستعانة بخبراء في دراسة الموازنة العامة للدولة وتعزيز قدرات البرلمانيين وموظفي اللجان فهما وتحليل محتوياتها.

راسد ...

انهى مجلس النواب في الأسبوع الرابع من أعمال دورته العادية الثانية استحقاق انتخابات رؤساء ونواب الرئيس ومقرري لجانه الدائمة بحيث تم انجاز هذا الاستحقاق في 18 لجنة ل يبقى امام المجلس لجنتين سيتم انتهاء انتخابات مكتبها مطلع الاسبوع الخامس.

وشهد يوم الثلاثاء الماضي تشكيل المواقع الداخلية لـ18 لجنة دائمة، واجل انتخاب المواقع التنظيمية للجنةين هما الريف والبادية والنزاهة والشفافية، كما أجل انتخاب مقرر للجنة الخدمات العامة والنقل.

وجاء تأجيل انتخاب اللجنتين بسبب عدم توفر عدد كاف من النواب يوم الثلاثاء الماضي الى يوم الاحد المقبل وهو الموعد الذي حدده رئيس المجلس عاطف الطراونة لانتخاب رؤساء ونواب رئيس ومقرري اللجان النيابية.

واجرى المجلس النيابي انتخاب 8 لجان نيابية بعيدا عن الاعلام وعبر اجتماعات مغلقة في خطوة غير مسبقة و تثير القلق سيما وانها تتعارض مع نهج الشفافية وحق المواطن في الاطلاع ، فيما فتح الباب لدخول وسائل الاعلام وفرق الرصد لمتابعة انتخاب 10 لجان نيابية بعد احتجاج رجال الاعلام على اغلاق الاجتماعات.

واشرف على عملية انتخاب المواقع الداخلية للجان الـ18 النائب الاول للرئيس احمد الصفدي وبحضور النائب الثاني سليمان الزبن.

ولوحظ ان عملية الانتخاب لم تجري بحسب ورود اسماء اللجنة تراتبيا في النظام الداخلي او بحسب المواعيد التي حددها مكتب المجلس الدائم حيث جرى في احيان القفز لانتخاب لجنة وتقديم انتخاب اخرى بحسب توفر النواب اعضاء اللجنة .

كما لوحظ ان بعض الجان كان التنافس فيها محتدما على رئاستها فيما خلت باقي المواقع الاخرى من اية منافسة تذكر، باستثناء اللجنة الادارية التي جرى انتخاب كل مواقعها بالانتخاب.

وفاز النائب مصطفى العماوي برئاسة للجنة القانونية والنائب مصطفى ياغي نائبا للرئيس، والنائب مفلح الخزاعلة مقررا. فيما فاز برئاسة اللجنة المالية النائب يوسف القرنة والنائب محمد العلاقمة بموقع نائب الرئيس والنائب فاطمة ابو عبطة مقررا .

وفاز برئاسة لجنة الاقتصاد والاستثمار النائب خير ابو صعيك والنائب ضرار الداود بموقع نائب الرئيس والنائب معتز ابو رمان مقررا كما فاز برئاسة لجنة الخارجية النائب بسام المناصير، والنائب هائل الدعجة بموقع نائب الرئيس، والنائب محمد الفريحات مقرراً لها.

وفاز النائب خميس عطية برئاسة اللجنة الادارية، والنائب عبد المجيد الاقطش بموقع نائب الرئيس، والنائب محمد الريايطي مقررا. وفاز النائب بسام البطوش برئاسة لجنة التربية والتعليم والثقافة، والنائب مريم اللوزي نائبا للرئيس، والنائب فاتن خليفات مقررا للجنة.

وفاز النائب زكريا الشيخ برئاسة لجنة التوجيه الوطني، والنائب محمد الحاج نائبا للرئيس والنائب خلود الخطاطبة مقررا. كما فازت النائب تمام الريايطي برئاسة لجنة الشباب والرياضة، والنائب آمنة الغراغير نائبا للرئيس والنائب هيثم ابو خديجة مقررا .

وفاز برئاسة لجنة الزراعة والمياه النائب ابراهيم الشاحده والنائب ضيف الله السعيدين نائبا للرئيس والنائب سعد الزوايده مقررا . فيما فاز برئاسة لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والسكان النائب عبدالله عبيدات والنائب عبد الهادي المحارمه نائبا للرئيس والنائب مفلح العشيبات مقررا .

وفاز برئاسة لجنة الصحة والبيئة النائب رائد حجازين فيما فاز النائب ضيف الله الخالدي نائبا للرئيس والنائب زكريا الشيخ مقررا. وفاز برئاسة لجنة الطاقة والثروة المعدنية النائب جمال قموه والنائب محمد عشا الدوايمه نائبا للرئيس والنائب عاطف قعوار مقررا.

وفاز برئاسة لجنة الخدمات العامة والنقل النائب ابراهيم العطيوى فيما فاز النائب على بنى عطا نائبا للرئيس، واجل انتخاب مقرر للجنة، وفاز برئاسة لجنة السياحة و الآثار النائب منير الزوايده فيما فازت النائب انصاف الخوالده نائبا للرئيس والنائب قصي الدمييسي مقرا . وفاز برئاسة لجنة الحريات العامه وحقوق الانسان النائب خير الدين هاكوز فيما فاز النائب سعد البلوى نائبا للرئيس والنائب وفاء بنى مصطفى مقرا.

وفاز برئاسة لجنة فلسطين النائب يحيى السعود والنائب ردينه العطى نائبا للرئيس والنائب عبد المجيد الاقطش مقرا. فيما فاز برئاسة لجنة النظام والسلوك النائب عدنان العجارمه و النائب قاسم بنى هاني نائبا للرئيس والنائب عبد الكريم الدرايسه مقرا . فيما فاز برئاسة لجنة المرأة وشؤون الاسره النائب ريم ابو دلبوح والنائب تمام الرياطى نائبا للرئيس والنائب شاهة العمارين مقرا .

حصص الكتل في اللجان النيابية يشوبها غموض واضح بسبب عدم قيام الكتل باستكمال تشكيلها حيث لم يسجل لدى الامانة العامة لمجلس النواب حتى نهاية دوام الخميس الماضي سوى كتلتين هما تمكين والاتحاد الوطني وحتى الكتل المسجلة تلك معرضة لعملية سحب وازافة حتى نهاية دوام يوم الثلاثاء المقبل الواقع في الثاني من كانون اول.

ولوحظ ان لجنة الاستثمار والاقتصاد كانت اول لجنة دائمة تعقد اجتماعا فوريا لها ، اذ تداعى اعضائها لاجتماع عاجل تمت الدعوة له من خلال اتصالات هاتفية، وفيه قررت تبني قرار اللجنة السابقة بالاستمرار بمناقشة بقية مواد مشروع قانون ضريبة الدخل لسنة 2014، بحسب ما اعلن عنه رئيسها النائب خير ابو صعيلىك، الامر الذي دفع رئيس المجلس بعد صدور قرار اللجنة لدعوة المجلس للانعقاد يوم الاحد لاستكمال مناقشة بمناقشة مشروع قانون ضريبة الدخل لسنة 2014 .

وفي الوقت الذي أثارت فيه نتائج انتخابات المقاعد القيادية في تلك اللجان خلافات لا تزال مكتومة وصامتة قد تدفع بنواب غاضبين ومحتجين إما للإستقالة من عضوية اللجان، أو الإستقالة من عضوية كتل برلمانية فان من المرجح ان تظهر نتائج حالات الغضب والإحتجاج على نتائج الإنتخابات الداخلية في بعض اللجان الدائمة قريبا في حال لم تنجح وساطات نيابية باحتواء حالة الغضب والإحتجاج تلك.

وشهد المجلس في اعمال اسبوعه الرابع احالة تقرير ديوان المحاسبة السنوي الثاني والستون لعام 2013 الى اللجنة المالية ليصبح معروضا امام اللجنة خمس تقارير هي 2009 و 2010 و 2011 و 2012 ولم يتم مناقشتها حتى الان .

ونود في راصد الاشارة الى اننا اول من تحدث عن اهمية مناقشة تقارير ديوان المحاسبة الذي يعد الذراع الرقابي المالي لمجلس النواب خاصة وان لدى مجلس النواب ولجنته المالية تقارير سنوية لديوان المحاسبة من مجالس سابقة لم تقم بالاهتمام بهذه التقارير نتيجة غياب الارادة الحقيقة للقيام بالدور الرقابي المأمول .

لقد عملت اللجنة المالية في المجلس خلال الدورة العادية الاولى على دراسة هذه التقارير بيد ان انتهاء الدورة حال دون التمكن من انجازها سيما وانه لم يتم ادراج هذه التقارير على اجندة الدورات الاستثنائية التي عقدت .

وندعو في راسد اللجنة المالية في المجلس الى استكمال مناقشة هذه التقارير والبناء على ماتم من جهد اللجنة السابقة ويمكن للجنة ان تقوم بدراسة هذه التقارير بالتوازي مع دراستها لمشروعي قانوني الموازنة العامة للسنة المالية 2015 و موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2015 اللذان احالهما المجلس الى اللجنة المالية لدراستهما .

ويدعو « راسد » مجلس النواب أن يتم تحديد فترة زمنية لدراسة تقرير ديوان المحاسبة وتقديمه للمجلس كما يوصي «راسد» مجلس النواب أن تأخذ تقارير ديوان المحاسبة صفة الاستعجال لدرستها بما ينسجم مع نصوص وأحكام الدستور الذي يوجب على الديوان تقديم تقريره للمجلس وعلى الأخير مناقشته لا تأجيله وحفظه في الأدراج.

ونعيد في « راسد » دعوتنا بأن يطلب مجلس النواب من ديوان المحاسبة تزويده بتقارير ربع سنوية بما يسهم في الحد من التجاوزات في الوزارات والمؤسسات الحكومية وهي التوصية التي اكدنا عليها في اكثر من مناسبة وقد تمت المطالبة بترجمتها من قبل نواب عند عرض التقرير السنوي الثاني و الستون لسنة 2013 على المجلس في الجلسة التي عقدت الاحد الماضي .

كما احال المجلس في الاسبوع الرابع من اعمال الدورة العادية الثانية مشروعي قانوني الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية الى اللجنة المالية فاننا في « راسد » ندعو المجلس الى الرقابة على تنفيذ الموازنة وعلى البرلمان مناقشة الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية للاستفادة منها عند دراسة الموازنة العامة للدولة للعام المقبل .

كما ندعو الى تعزيز قدرات البرلمانيين وموظفي اللجان البرلمانية الدائمة على فهم الموازنة العامة للدولة بالاستعانة بخبراء لتسهيل دراستها وتحليل محتوياتها وايضا الرقابة عليها واستخدام الأساليب الحديثة في ذلك، في سبيل تفعيل أداء البرلمان كمؤسسة تشريعية ورقابية، والرقابة على الموازنات العامة للدولة.

وعقد المجلس خلال الاسبوع الرابع جلسة واحدة استمع فيها الى خطاب الموازنة العامة للدولة كما احال عدد من التشريعات المرسلة من الحكومة الى لجانه المختصة رغم ان عدد من هذه التشريعات كان يمكن ان يتم اقرارها في الجلسة كونها جاءت متضمنة تعديلا واحدا او اثنان على تشريعات نافذة .

ان قرار المجلس ورئيسه احالة هذه التشريعات للجان المختصة يجسد بوضوح ارادة نيابية في ترسيخ نهج احالة التشريعات للجان باعتبارها مطبخ التشريع كما يكرس من دور اللجان النيابية في التعاطي و التفاعل مع التشريعات دون النظر الى التشريع وما يتضمنه من مواد كما ان هذا التوجه يعزز دور اللجان التي اتاحت التعديلات الاخيرة

على النظام الداخلي الفرصة امام جميع النواب لبدء ارائهم وملاحظاتهم حول التشريعات داخل اللجنة ضمن الية التشريع في المجلس .

وفي الاسبوع الرابع تسلم رئيس مجلس النواب المهندس عاطف الطراونة نسخة من التقرير السنوي حول حقوق الانسان في الاردن لعام 2013 .

ويضمن « راصد » قرار رئيس المجلس عرض التقرير على اللجان المختصة في المجلس وايضا تحميل التقرير على الموقع الالكتروني للمجلس لاتاحة المجال للاطلاع عليه من قبل المواطنين .

وشهدت اعمال الاسبوع الرابع على المستوى الرقابي توقيع نحو (23) نائباً على مذكرة لطرح الثقة بوزير الزراعة عاكف الزعبي في مذكرة تبناها النائب بسام البطوش.